الاتحاد السوفيتي ومنطقة الخليج العربي

د. وليد الشريف *

أصبحت منطقة الخليج العربي تشكل حديثا هدفا حيويا لاطماع الدول الكبرى ، سواء للاهمية الاقتصادية او للاسباب الجيوستراتيجية التي تحتلها الدول المحيطة بمياه الخليج . ولقد حدث في الفترة الاخيرة من تاريخ هذه المنطقة أمران كانا سببا مباشرا في جعل الخليج العربي ذا أهمية علمية : **الاول هو سحب الحكومة البريطانية جميع ما تبقى من قواتها في المنطقة عام ١٩٧١** . وبذلك تكون بريطانيا قد أنهت جميع التزاماتها الدفاعية عن المنطقة بعد ان استمرت هذه الالتزامات لفترة تقارب المئة والخمسين عاما . **والثاني يكمن في الآثار التي ترتبت على قرار قطع النفط الذي طبقته الدول العربية المنتجة ضد الغرب أثناء حرب رمضان ١٩٧٣ بسبب الدعم العسكري والاقتصادي للعدو الصهيوني وبخاصة العون الامريكي خلال أيام الحرب وبعدها .**

لقد كان هذان الامران سببا في اثارة اهتمام المختصين بشئون المنطقة ، وبخاصة تكهنات الدوائر الغربية بالقول ان الاتحاد السوفيتي سيجد الفرصة ملائمة أكثر من أية فترة مضت لمحاولة ايجاد مواقع نفوذ له في هذه المنطقة . ومما زاد الاعتقاد في هذا الشأن بين هذه الدوائر هو قدوم الاتحاد السوفيتي واهتمامه في زيادة وتقوية اسطوله البحري في المحيط الهندي في الفترة ذاتها . ولذا فان الغاية الاساسية التي يهدف اليها هذا البحث هي استعراض وتحليل ما يسمى بسياسة « **الابواب المفتوحة** » التي دأب السوفييت في العادة على اتباعها فيما يتعلق بمنطقة الشرق الاوسط بشكل عام ، ومنطقة الخليج العربي والجزيرة العربية بشكل خاص . هذه السياسة الاستراتيجية تستهدف ، زيادة وتقوية نفوذ السوفييت في منطقة الخليج . ومن أجل ذلك لا يزال الاتحاد السوفييتي حتى في أيامنا هذه ، يتبع سياسة **الخيار** كأفضل ضمان لاستمرار

---

* مدير مكتب ادارة مجلس الصندوق القومي الفلسطيني .
حصل على الدكتوراة من جامعة جورج وشنطن في واشنطن ، وهو متخصص في الشئون السوفيتية ومنطقة الشرق الاوسط . عمل سابقا مساعد استاذ في جامعة شو بمدينة رالي بالولايات المتحدة الامريكية .

جهوده في التغلب على التحفظات القديمة الموجودة ضده في هذه المنطقة بالذات. فالتواجد العسكري السوفيتي في منطقة الخليج العربي وحولها ما هو الا دلالة سياسية وعسكرية واضحة يقصد منها تأكيد اهتمامهم كقوة عظمى ، بشئون المنطقة ومستقبلها سواء على الصعيد الاقتصادي والسياسي أو العسكري . والسؤال الذي يطرحه جميع المهتمين بشئون الخليج العربي هو : هل سيتطور صراع بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي من جهة والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى بسبب الاهمية الاقتصادية أو الجيوستراتيجية للمنطقة ؟ وبالتالي ما هي طبيعة وحدة هذا الصراع واشكاله ؟

في البحث عن الاجابة على شطري هذا السؤال لا بد وان نستعرض بتفهم عميق العوامل والاعتبارات الاساسية التي اثرت في الماضي على سياسة السوفييت تجاه هذه المنطقة ، لعل استعراضنا لتاريخ العلاقات بين الاتحاد السوفييتي ومنطقة الخليج العربي يقودنا في النهاية الى فهم صحيح لمستقبل هذه العلاقات وتبرير وجودها . واثناء استطلاعنا للماضي لا بد وان نشير ، ولو بشكل عابر ، الى سياسة (قياصرة الروس) تجاه المنطقة .

ان طموح القياصرة الروس بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط بشكل عام كان محصورا غالبا في منطقة « **الاطار الشمالي** » منه ، وهي المنطقة التي تمتد من تركيا عبر ايران فالباكستان . كانت اهدافهم في تلك المنطقة تركز على تحقيق احد امرين : اما توسيع الحدود الروسية باتجاه الجنوب متى سنحت الفرصة ، او حماية حدود امبراطوريتهم من الجنوب ضد بريطانيا المناهضة لهم وصاحبة النفوذ الأقوى في المنطقة آنذاك . ولكن لتحقيق احد هذين الهدفين لم تكن هنالك سياسة ثابتة محددة ومعروفة لدى القياصرة الروس تجاه الخليج العربي طيلة النصف الاول من القرن التاسع عشر . وبقي الحال هكذا حتى نهاية ذلك القرن ، وذلك عندما بدأ طموح الامبراطورية الروسية يتبلور ويتضح تدريجيا ولا سيما عندما أخذ يتعارض ويصطدم بشكل مباشر مع المصالح البريطانية المقصودة ، والوجود البريطاني في المنطقة .

ففي نهاية القرن التاسع عشر أصبح الهدف الاساسي للقياصرة الروس هو الحصول على مرفأ على الخليج يؤدي الى مياه المحيط الهندي الدافئة .

وبدأت هذه النوايا تنكشف عندما أخذت الحكومة الروسيه تركز اهتمامها بشكل جدي في البحث عن تنازلات في المنطقة الشمالية للخليج من أجل بناء خط سكة حديد يمتد من باكو على بحر الخزر ، الى أن يصل الى مياه الخليج العربي . ومن أجل هذا المشروع أرسلت حكومة القيصر ممثلا عنها في مهمة رسمية لاجراء

مباحثات مع امارة الكويت حول هذا الموضوع . غير أن هذا التحرك الروسي السياسي ، كما كان متوقعا ، سرعان ما اعتبر أمرا معاكسا للمصالح البريطانية في المنطقة . وقد وصل الامر الى درجة من المبالغة عندما وصف اللورد كيرزون هذه الرغبة الروسية بأنها تشكل تحديا سافرا من جانب روسيا القيصرية وصل الى مستوى اعلان حرب على بريطانيا . ومما قاله اللورد كيرزون في هذا الصـــــدد :

« سوف اعتبر اي تنازل عن اية سلطة باعطاء روسيا مرفا على الخليج « الفارسي » ــ هذا الامر الذي داعب أحلام عدة وطنيين متحمسين من نهر النيفا الى نهر الفولغا بمثابة اعلان حرب ، وسوف اعاقب المفوض البريطاني ، اذا أذنب بالاذعان والاستسلام (لمطلب روسيا .. و.ش) ، وبكونه خائنا لبلاده » (١) .

ومما لا شك فيه أن مثل هذا الموقف البريطاني المتصلب والقوي قد أحبط بالفعل جميع المحاولات التي قام بها القياصرة الروس في نهاية القرن الماضي للحصول على موطىء قدم لهم في منطقة الخليج . وبالتالي باءت بالفشل جميع جهودهم في الحصول على اية درجة من النفوذ في المنطقة ، وبقي الامر كذلك ما دامت بريطانيا قوية عسكريا وقادرة على اثبات نفوذها وسيطرتها المحكمة مع منطقة الخليج بأكملها (٢) .

السياسة السوفيتيـــة :

لقد قيل اذا كان هنالك اية أوجه شبه في السياسة الخارجية للقياصره الروس من جهة ، والبلشفيك السوفييت من جهة اخرى فهي عداوتهم المشتركة التي جمعتهم تجاه بريطانيا ، الا ان هذه العداوة الواحدة أخذت اشكالا مختلفة. فمثلا نجد أن القياصرة الروس قد اصطدموا ــ كمـــا اشرنا سابقـــا ــ مـــع البريطانيين عند أول محاولة لهم في تحقيق رغبتهم في الحصول على مزيد من الامتيازات في الجنوب باتجاه مياه المحيط الهندي الدافئة . والسوفييت بدورهم لم يترددوا في عدائهم للنفوذ البريطاني قبل وبعد استيلائهم على السلطة . مثلا، في عشية نجاح ثورة اكتوبر ضد العهد القيصري بدا السوفيت فـــورا بتوجيه نداءاتهم الى جميع الشعوب الواقعة تحت سيطرة الامبريالية البريطانية ، وتحريضهم على الثورة ضد الوجود الامبريالي الاجنبي وبخاصة البريطاني. ففي أيلول سنة ١٩٢٠ تحولت هذه النداءات الى مؤتمر عالمي لشعوب الشرق عقد في مدينة باكو . ومن هناك وجه نداء خاص صدر بشكل قـــرار الى جميع الشعـــوب الاسلامية في منطقة الشرق الاوسط يحثهم على الجهاد وشن حرب مقدسة ضد الاستعمار البريطاني في بلادهم (٣) . وبينما نجد أن القياصرة الروس كانوا في

سياستهم يطمحون الى توسعات جغرافية على حدود امبراطوريتهم الجنوبية ، فاننا نرى أن السياسة الخارجية السوفيتية في أولى مراحلها لم تكن تحمل أي طابع توسعي سوفيتي جغرافي في الخارج ، أو حتى تحقيق مكاسب ذات أهداف أو أطماع سياسية ذاتية ، كان يغني عن ذلك ان السوفيت في تلك الفترة من تاريخهم كانوا يأملون في نجاح الثورة الاشتراكية على نطاق عالمي ، ومن ثم فلا يرون داعيا لوجود نفوذ أو امتيازات لشعب على حساب شعب آخـــر . فالنداءات الموجهة لشعوب منطقة الشرق الاوسط كانت تقلل استراتيجيـــة العمل الثوري البلشفي الذي جاء في اعقاب ثورة اكتوبر والذي عبر عنه ستالين بقولـــه :

« شيئان ممكنان : اما أن ننجح في اثارة الاضطراب وتفجير الثورة في مناطق الامبريالية النائية ومؤخرتها — بلدان الشرق الاوسط المستعمرة وشبه المستعمرة — وبهذا نكون قد عجلنا في سقوط الرأسمالية ، أو نفشل ، وبهذا نكون قد ساعدنا على تقوية الامبريالية بينما أضعفنا قوة حركتنا » (٤) .

وقد أصبحت السياسة الخارجية السوفيتية ، نظرا للصراع على النفوذ داخل السلطة ونتيجة للخلاف الشديد مع البرامج الاقتصادية في العشرينات ، تمثل المرتبة الثالثة من حيث اهتمـــام ستالين والحزب الشيوعي بهـــا

وذلك بسبب اهتمام ستالين بعد موت لينـــين في تعزيز مركز قوته ونفوذه داخل الحزب والحكومة من جهة ، وانتهاجه مبدأ « الاشتراكية في بلد واحد » من جهة اخرى مما أدى ، في خلال فترة قصيرة بعد موت لينين الى اضافة أبعاد جديدة للسياسة الخارجية السوفيتية . بالاضافة الى كل ذلك ، فقـد أدرك ستالين ، على كل حال ، أن قدرات بلاده العسكرية في ذلك الوقت ، كانت ضعيفة جدا ومحدودة اذا ما أراد أن يتحدى بها السيـــطرة والنفوذ البريطاني المتغلغل وبخاصة في مناطق الخليج العربي . ولكن بالرغم من كل هذه الاسباب الداخلية فان المصالح السوفيتية في المنطقة ولا سيمـا الجزيرة العربية لم تغفل كلية ، وقد بذلت محاولات للمحافظة عليها بقدر ما كانت تسمح الظروف في ذلك الوقت .

ففي فترة ما بين الحربين العالميتين حاول السوفيت اقامة علاقات ودية بين بلادهم وبعض بلدان الخليج العربي وبخاصة المملكة العربية السعودية . فعندما كان ابن سعود يخوض حملته ضد الشريف حسين ، لم يتردد الاتحاد السوفيتي في اعلان تأييده له ، واعتباره بمثابة رجل ثوري استطاع أن يوجه « لطمة كبرى الى السياسة البريطانية في الجزيرة العربية » والمؤيدة لخصمه

الشريف حسين (٥) ولهذا ، عندما أعلن ابن سعود قيام مملكته في فبراير ١٩٢٦ كانت موسكو من أول عواصم العالم التي اعترفت بقيام المملكة (مملكة الحجاز وسلطنة نجد) على أرض الجزيرة العربية تحت زعامته وعلى أثر هذا الموقف بدأت العلاقات الودية تنمو بين السعودية والاتحاد السوفيتي . فقد أقيمت علاقات تجارية على الفور ، وبدأت بعض السفن السوفيتية التجارية تتردد على الموانيء السعودية . ولكن هذه العلاقة لم تعمر طويلا حيث بدأت تتضاءل تدريجيا وبسرعة أولا بسبب مهادنة ابن سعود للبريطانيين ، وثانيا لعدم رغبته في عقد أية اتفاقيات تجارية رسمية مع السوفيت . ونتيجة لخيبة آمال السوفيت في علاقاتهم مع ابن سعود فقد حولوا اهتمامهم باتجاه اليمن . وصادف في تلك الفترة ان كان الامام يحيى منغمسا في حرب مع سلطان عسير، أدريس ، الذي كانت تقف وراءه بريطانيا . وتدعمه في خلافه مع الامام حول اقليم تهامه . وتجاوبا مع رغبتهم التقليدية في محاربة النفوذ البريطاني في المنطقة ، عمد السوفييت الى تأييد الامام يحيى الذي رحب بدوره بصداقة السوفيت ورغبتهم في مساعدته . وسرعان ما ترجمت هذه المشاعر وحددت بموجب معاهدة صداقة وتجارة بين الطرفين وقعت في نوفمبر سنة ١٩٢٨ ، وجدير بالذكر أن هذه المعاهدة كانت أول معاهدة في تاريخ العلاقات السوفيتية العربية . أما السوفيت فقد اعتبروا هذه المعاهدة بمثابة نصر سياسي كبير لهم ، وفاتحة عهد جديد للمستقبل في المنطقة فضلا عن انها ساعدت على تأمين وتوثيق العلاقات التجارية اليمنية السوفيتية . ومع حلول عام ١٩٣٠ كان السوفيت يمدون اليمن بأسعار مخفضة بـ ٥٠٪ تقريبا من مجمل احتياجاته من المحروقات ، و٦٠٪ من حاجته من الصابون و ٣٠٪ من السكر و٨٠٪ من جميع ما يستورده اليمن من أخشاب وماكنات زراعية (٦) . بالاضافة الى هذه العلاقات التجارية كان هنالك أيضا تبادل في النشاطات الثقافية والخدمات الاجتماعية ، ففي هذا المضمار أوفد الاتحاد السوفيتي اطباء في مختلف الاختصاصات للعمل في اليمن . وهكذا يمكننا القول ان العلاقات الودية بين البلدين كانت اكثر نفعا وأطول بقاء منها بين الاتحاد السوفيتي والسعودية، غير أنه في عام ١٩٣٩ — نظرا لتغير ميزان القوى الدولية — اضطر السوفيت الى اعادة النظر في تقييم علاقتهم مع بريطانيا العظمى على ضوء الخطر النازي الذي كان موجها ضد الطرفين في آن واحد . وبسبب الوضع السياسي العام لاوروبا في ذلك العام وجد السوفيت انفسهم مضطرين لتغيير سياستهم التقليدية تجاه محاربة النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي بشكل عام .

ولذلك اتخذوا موقف التعاون مع بريطانيا بدل موقف التحدي والاحراج لها . لان المعادلة الدولية في ميزان القوى العالمية دفعت بالسوفيت الى التغاضي

والكف عن تحريض شعوب الشرق الاوسط ضد بريطانيا في ذلك الحين . (٧)

واذا ما اردنا تلخيص اهداف السياسة السوفيتية العربية في منطقة الخليج والجزيرة العربية في الفترة ما بين ١٩٢٠ ــ ١٩٣٩ فاننا نجد انها وضعت لتحقيق امرين **الاول سياسي والاخر عقائدي** . فلخدمة الهدف السياسي نجد أن ستالين على الصعيد الخارجي قد استمر في اتخاذ الموقف التقليدي الذي اتبعه القياصرة الروس من قبله ، وهو العداء السافر للنفوذ البريطاني في المنطقة ولكن بدون هدف التوسع الجغرافي ، أما على الصعيد المحلي فقد استطاع ستالين ، نتيجة لعلاقة الود والصداقة بينه وبين امام اليمن ، تقوية وتثبيت نفوذه بين عشرات الملايين من المسلمين من رعايا جمهوريات الاتحاد السوفيتي الاشتراكية أما الهدف العقائدي الذي رغب السوفيت في تحقيقه هو فكرة المساواة التي حاولوا أن يربطوا بها وبين موقفهم ضد بريطانيا بوجه خاص وموقفهم العقائدي ضد جميع الاعمال الامبريالية بوجه عام . بمعنى آخر ان عداء السوفيت للنفوذ البريطاني اينما تواجد ينبع من عدائهم للامبريالية العالمية . وربما لهذا السبب نظروا الى بعض القادة العرب الذين اتخذوا مواقف عدائية ضد بريطانيا على أنهم ثوريون بغض النظر عن اعتقاداتهم السياسية ونوع حكوماتهم .

سياسة السوفيت بعد الحرب :

مع ان الاتحاد السوفيتي في نهاية عام ١٩٣٩ جمد بشكل ملحوظ مختلف نشاطاته في منطقة الجزيرة العربية والخليج العربي الا انه من اجل المستقبل لم يغفل نهائيا اهتمامه الاساسي بها ، وتأكيدا لذلك ، في عام ١٩٤٠ ، اثناء المحادثات السرية التي أجراها مولوتوف ، وزير خارجية الاتحاد السوفيتي مع ربنتروب وزير خارجية المانيا ، اشار الاول بكل وضوح وصراحة الى أن مصالح ومطامح بلاده ما زالت على حد قوله (تكمن جنوبا من حدود الاتحاد السوفيتي اتجاه المحيط الهندي) (٨) وتأكيدا على ذلك ، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة حرص ستالين على المناورة حتى عسكريا ضد التدخل في شؤون كل من ايران وتركيا من ناحية ، والتشديد على ضرورة ايجاد قوة بحرية سوفيتية متحركة في كل من البحر الابيض المتوسط والمحيط الهندي من ناحية اخرى (٩) . لكن أطماع ستالين تلك لم تتحقق على طريقته ففي الفترة ما بين ١٩٤٦ حتى وفاته في عام ١٩٥٣ اصابت سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه منطقة الخليج نكسة حولتها الى اعادة اتخاذ موقفها التقليدي المعروف في شن مجرد حملات دعائية ضد النفوذ الغربي وبخاصة شركات النفط التي أخذ نفوذها يتصاعد

بشكل ملموس . أضف الى ذلك أن فترة ما بعد الحرب حتى وفاة ستالين ١٩٤٦ — ١٩٥٣ تميزت ايضا بكونها فترة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي بزعامة كل من الاتحاد السوفيتي وأمريكا . والازمات العالمية التي برزت في تلك الفترة ، قبل خطر التسلح الذري . ومشكلة برلين والحرب الكورية وتركيز اهتمام السوفيت على معالجة شؤون دول بلدان اوروبا الشرقية التي أصبحت بفضل الحرب تحت وصايتهم العسكرية والسياسية والاقتصادية، كل هذه العوامل مجتمعة اثرت على سياسة الاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج وجعلتها اجمالا سياسة غير فعالة ومشحونة بسلبيات موقف السوفيت من القضية الفلسطينية في ذلك الحين ايضا . ولذا كان من غير الممكن مثلا اعادة علاقات الصداقة التي ربطت كلا من السعودية واليمن ، الدولتين المستقلتين الوحيدتين في منطقة الجزيرة العربية آنذاك ، بالاتحاد السوفييتي كما كانت في فترة ما قبل الحرب . على العكس ، بعد عام ١٩٤٦ اتسمت سياسة السوفيت الخارجية تجاه دول منطقة الخليج العربي بكل تحفظ وبرودة حتى أن الموسوعة السوفيتية الرسمية لعام ١٩٥١ — ١٩٥٣ صنفت البلدان الواقعة على مياه الخليج العربي بدون استثناء بأنها خاضعة الى « دول اقطاعية مطلقة » و « حكومات اقطاعية مستعمرة » (١٠) .

ان أول تغير هام طرأ على السياسة السوفيتية الخارجية حصل بعد وفاة ستالين ومجيء جورجي مالينكوف الى الحكم . ففي ٨ آب سنة ١٩٥٣ القى مالينكوف خطابا في السياسة الخارجية السوفيتية تعرض فيه الى منطقة الشرق الاوسط بشكل عام وأكد رغبة بلاده في اقامة علاقات صداقة مع دول المنطقة في شتى الميادين (١١) . ومن الملاحظ أن النفوذ البريطاني في تلك الفترة اخذ يتقلص في المنطقة ليحل مكانه النفوذ الامريكي ومنذ ذلك الحين بدأ الاتحاد السوفيتي يشجب التسرب الامريكي الجديد الذي جاء من خلال نفوذ شركات النفط الامريكية . ومع أن الاتحاد السوفيتي استمر في حملته ضد الوجود البريطاني والامريكي في المنطقة ، الا انه حرص بعد موت ستالين على العودة الى سياسة « **الخيار** » وترك الابواب مفتوحة لاغتنام أية فرصة قد تسمح له باقامة علاقات مع دول المنطقة . ولتحقيق هذا الهدف حرص الكرملين ، اثناء تلك الحملة ، على عدم المساس أو التعرض لاشخاص الحكام في المنطقة . وكان يذكر أن الامبريالية الامريكية الجديدة في منطقة الخليج قد أوقعتهم في شباكها . طبعا كان لا بد للاتحاد السوفيتي من اظهار رغبته في مساعدة دول المنطقة ولا سيما عندما بدأت امريكا تبذل جهودها في خلق احلاف عسكرية من بين دول منطقة الخليج في شبه

حزام أمني لتطويق الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي (١٢) . وقد كانت الغاية من وراء هذه الاحلاف هي ملء الفراغ الذي نتج عن تقلص نفوذ بريطانيا في قناة السويس . هذه كانت دافعا مباشرا وراء زيادة فاعلية اهتمام السوفيت بشؤون الشرق الاوسط اكثر من ذي قبل ، والذي زاد من اهتمام السوفيت أيضا هو موقف معظم الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية واليمن وسوريا ومصر ضد فكرة الاحلاف العسكرية في المنطقة من أية جهة كانت . ولا شك في أن مثل هذا الموقف العربي قد ولد ردود فعل ايجابية في موسكو التي راودها الامل آنذاك في أن تصبح هذه البلدان اكثر انفتاحا وتقبلا لها . وفعلا أخذ الاتحاد السوفيتي يلوح برغبته واستعداده لمساعدة الدول العربية في المجال الاقتصادي والعسكري خاصة أن يجعل من نفسه مصدرا للسلاح الذي تحتاج اليه دول المنطقة (١٣) ومما زاد من امل السوفيت في هذا المجال بالذات هو رفض المملكة العربية السعودية شراء صفقة الاسلحة التي تقدمت بها امريكا في فبراير عام ١٩٥٤ ، حيث أبدى السوفيت استعدادهم لتزويد السعودية بكل ما تحتاجه من أسلحة ، وقد أوشكت هذه الجهود أن تنجح ولا سيما أن العرض السوفيتي صادف قيام القوات البريطانية باجلاء القوات السعودية عن واحة البريمي بالقوة . عندما قيل أن الملك سعود غضب بشدة من هذا التصرف ، وفي اكتوبر عام ١٩٥٤ كاد أن يقيم علاقات ديبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي وطلب اسلحة منه (١٤) ومع أنه لم يحدث شيء من هذا القبيل ، واستمرارا في متابعة سياسة الخيار ابقى الاتحاد السوفيتي على تأييده المطلق للسعودية في مطالبتها بواحة البريمي في جميع المحافل الدولية .

في الحقيقة لم يسبق أن سنحت الفرصة للاتحاد السوفيتي لاثبات وجوده على مسرح الاحداث في الشرق الاوسط بشكل فعال الا بعد العدوان الثلاثي على مصر في حرب السويس عام ١٩٥٦ . ففي ذلك العام ، ونظرا لموقف السوفيت الايجابي والمؤيد للعرب وقتها ، اصبح الاتحاد السوفيتي يشكل طرفا مهما في شؤون الشرق الاوسط بأكمله ، وأصبحت المنطقة نفسها تمثل أهمية بارزة جدا ضمن نشاط السياسة الخارجية السوفيتية . ودليل على ذلك هو موقف السوفيت في يناير ١٩٥٧ من مبدأ ايزنهاور بالنسبة للمنطقة ومعارضتهم الفعالة له وقيامهم بتحريض الدول العربية ضده . *

أما في عام ١٩٥٨ فقد خطا الاتحاد السوفيتي خطوة ايجابية اخرى باتجاه

---

* في يناير عام ١٩٥٧ طلب الرئيس الامريكي ايزنهاور من الكونغرس أن يخوله حق استعمال القوات المسلحة الامريكية لحماية دول الشرق الاوسط من أي اعتداء « شيوعي » خارجي ، وأن يمد الدول المحتاجة الى مساعدات عسكرية او اقتصادية من أجل هذا الغرض .

مياه الخليج العربي عندما أعلن عن تأييده المطلق للثورة العراقية في يوليو من ذلك العام . ومما زاد في ترحيب السوفييت بالثورة العراقية الاعلان عن خروج العراق من حلف بغداد وتحالف عبد الكريم قاسم مع الحزب الشيوعي العراقي (١٥) . ولكن نظرا لطبيعة حكم عبد الكريم قاسم ومشكلاته الداخلية (مشكلة الاكراد) وعدم استقرار سياسة العراق الخارجية وأخيرا الاسلوب الدموي التصفوي الذي قام به قاسم ضد الشيوعيين المحليين بعد ذلك ، كل هذه الامور خلقت توترا أعقبه ترد في العلاقات السوفيتية العراقية . وعلى اثر هذه التجربة الاولى مع احدى دول الخليج العربي أخذت موسكو من جديد في اعادة تقييم سياستها في المنطقة على ضوء مصالحها دون أن يكون لاي بلد عربي موقع مفضل في السياسة السوفيتية الا من صميم المنفعة التي تعكسها المصالح السوفيتية ، وعلى هذا الاساس يمكن أن يقال ان قادة الكرملين بدأوا منذ صيف عام ١٩٦١ بوضع استراتيجيتهم بشأن منطقة الشرق الاوسط اجمالا بكل دقة وعناية حتى لا تخفق أية فرصة في المستقبل يمكن أن تتوفر في المنطقة تمكن الاتحاد السوفيتي من زيادة وتركيز نفوذه بالصيغة التي يتوخاها . بعبارة اخرى ، نتيجة تجربتهم القصيرة مع حكم قاسم في العراق ، أخذت سياسة السوفيت تجاه منطقة الخليج تتميز منذ ١٩٦١ بالحذر والتعقل في آن واحد . ويمكن لمس طابع هذه السياسة في موقفهم من الازمة الكويتية ــ العراقية آنذاك . لقد اتخذ السوفيت موقفهم بعد حسابات دقيقة خاصة في المراحل الاولى للازمة وذلك بناء على العمل بمبدأ سياسة استراتيجية الخيارات المفتوحة التي حرصوا على جعلها اسلوبا لهم وبشكل خاص في منطقة الخليج العربي الحساسة دوليا ، فبدلا من تأييد أي فريق لجأت موسكو الى أسلوبها المألوف بالاحتجاج على تدخل القوات البريطانية في شؤون المنطقة . ولم يتخذ السوفيت موقفا حاسما تجاه هذا الخلاف الا بعد سقوط حكم قاسم . اذ بعد ذلك وجدوا الفرصة سانحة لتأييد الكويت وشجب مطالبة قاسم بها (١٦) . وبهذه الخطوة فتح السوفيت الباب لاقامة علاقات ديبلوماسية مع الكويت وتم فعلا تبادل السفراء بينهم في حزيران سنة ١٩٦٣ . أما النشاط الاقتصادي بين البلدين فقد بقي مجمدا حتى منتصف ١٩٦٤ ، وذلك عندما فتحت الكويت أسواقها لاول مرة أمام بعض الصادرات السوفيتية الصنع . وبعد أن نحي خرتشوف عن منصبه في ذلك العام ايضا اذ أخذت العلاقات الكويتية ــ السوفيتية بالتحسن المضطرد وذلك عندما دعت موسكو وفدا كويتيا رسميا لزيارة الاتحاد السوفيتي للتباحث مع القادة السوفيت الجدد في امكانية التعاون في المجال الاقتصادي والتكنولوجي . وفي هذه المناسبة أبدت حكومة الاتحاد السوفيتي رغبتها في انشاء اي عدد من مشاريع صناعية وغيرها قد تحتاج اليها

الكويت . وعلى اثر زيارة الوفد الكويتي الى موسكو في مطلع عام ١٩٦٥ ، والمباحثات التي أجراها مع المسؤولين السوفيت تم توقيع اتفاقية بين البلدين استعد الاتحاد السوفيتي بموجبها للتعاون في مجال البحث عن مياه حلوة صالحة للمشاريع الزراعية،وتقديم المعونة الفنية في تطوير صناعة الاسماك الكويتية (١٧)

بالاضافة الى ذلك وافق الاتحاد السوفيتي على ارسال ستة أطباء الى الكويت للمساهمة في تنظيم الحملة ضد التراخوما . ولم تلبث أن تطورت العلاقات الودية لتزداد عمقا بين البلدين في عام ١٩٦٦ ، وذلك عندما توصل الطرفان — الكويتي والسوفيتي — الى ابرام اتفاقية اخرى جديدة لزيادة حجم ونوع التجارة بين بلديهما . ونتيجة لهذا الاتفاق نجد أن الكويت زادت في حجم استيرادها من الاتحاد السوفيتي بشكل ملحوظ ، اذ زادت قيمة وارداتها منه من ٥ر٦ مليون دينار في عام ١٩٦٥ (١٨) الى ١٥ مليون في عام ١٩٦٩ ، ويحتمل ارتفاع حجم الواردات في هذا العام الى حدود الـ ٦٥ مليون دينار كويتي تقريبا .

أما أهم المواد التي تستوردها الكويت من الاتحاد السوفيتي فهي انواع متعددة من البضائع التي تشمل غالبا معدات لبناء الطرق وسيارات ومحركات صغيرة متنقلة لتوليد الطاقة وقوارب حديثةللصيد *.. الخ وبالاضافة الى هذه الاتفاقيات التجارية فقد وقعت الحكومتان الكويتية — والسوفيتية اتفاقية ثقافية عام ١٩٦٨ يتم بموجبها تبادل برامج الاذاعة والتلفزيون بين البلدين ، وتعليم اللغة الروسية للراغبين في بعض المدارس الكويتية ، وكذلك ارسال بعض الطلبة الكويتيين الى المعاهد العلمية في الاتحاد السوفيتي (١٩) .

هذه العلاقات الودية بين الكويت والاتحاد السوفييتي والتي بدأت منذ عام ١٩٦٤ قد أخذت طابع التطور التدريجي الملموس ، في الوقت الذي تميزت فيه ايضا سياسة الكويت الخارجية بعدم الانحياز لاية كتلة في الصراع الدولي، والتأكيد على الاستقرار الداخلي والاستمرار في مهمة تطوير نهضة البلد في شتى ميادين الحياة .**

وفي هذا المجال استطاعت الكويت أن تبرهن بخطوات عملية على صحة خطها السياسي المستقل في علاقاتها الدولية ، وبشكل خاص عندما قررت أن تتعامل على قدم المساواة مع جميع دول العالم ودون تمييز بينها ، ومما لا شك فيه ان هذا الحياد قد تعزز عندما اقدمت الكويت عام ١٩٦٨ على الغاء معاهدة الدفاع الموقعة مع بريطانيا عام ١٩٦١ .

---

* في عام ١٩٧٠ كانت شركة الصيد الكويتية تملك احد عشر مركبا للصيد ، تسعة منها مستوردة من الاتحاد السوفيتي . ومع هذه المراكب أرسلت الحكومة السوفيتية عددا من الخبراء السوفيت لتدريب رجال الصيد الكويتيين على كيفية استعمال الاجهزة الحديثة المزودة بها وافضل طرق الملاحة الفنية لاستخدامها .

** قام وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الاحمد الصباح بزيارة موسكو في اول ديسمبر ١٩٧٥، وقد اسفرت هذه الرحلة التي استغرقت ثلاثة أيام عن تعاون اكبر بين البلدين . (المحرر)

الاتحاد السوفيتي ونفط الخليج :

ان الموقع الجغرافي ـ الاستراتيجي والاهمية الاقتصادية الدولية لمنطقة الخليج العربي كانا منذ مدة ليست بقصيرة موضع اهتمام المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي معا . ولكن الاعتراف والاهتمام بهذه المنطقة من العالم ، وخاصة من الناحية الاقتصادية ، لم يصلا يوما ما الى الدرجة التي وصلا اليها في أواخر عام ١٩٧٣ . ففي نهاية ذلك العام ، وكما ذكرنا سابقا ، نشأت ازمة للطاقة على نطاق عالمي نتيجة الحظر الذي فرضته الدول العربية على تصدير نفطها الى الغرب وخاصة الولايات المتحدة الامريكية . أما المضاعفات الاقتصادية والسياسية التي ترتبت على نشوء هذه الازمة فقد اكدت بشكل قاطع لم يسبق له مثيل على مدى الاهمية العالمية لمنطقة الخليج العربي التي أصبحت تشكل « **خزان الوقود الرئيسي في العالم** » (٢٠) .

وبدون شك ، فان هذه الثروة الهائلة من النفط في منطقة الخليج اصبحت عاملا رئيسا ومؤثرا في صياغة الاستراتيجية السياسية السوفيتية تجاه دول هذه المنطقة بخاصة ، وفي صياغة الاستراتيجية السياسة السوفتية على النطاق العالمي بعامة .

ويمكننا القول انه حتى ظهور ازمة الطاقة على النطاق العالمي بقيته سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه منطقة الخليج تسير على النمط التقليدي القديم، اي ان مصالحه الاقتصادية كانت تخضع احيانا الى مصالحه السياسية (٢١) . وربما يرجع ذلك الى سبب مهم وهو ، أن الاتحاد السوفيتي وحتى مطلع السبعينات كان يتمتع بالاكتفاء الذاتي من انتاجه المحلي للنفط بالاضافة الى قدرته على تصدير كميات لا بأس بها من فائضه النفطي للدول الاشتراكية الاخرى في شرق اوروبا ، وبعض المستوردين في اليابان . ولهذا السبب ايضا لم يفكر الاتحاد السوفيتي في الماضي في الحاجة للحصول على امتيازات نفطية خارج حدود بلاده* وهكذا بقي النفط لنهاية الستينات يشكل بالنسبة للاتحاد السوفيتي أحد الاسلحة التي يمكن بها محاربة نفوذ الامبريالية الغربية واضعافها في المنطقة ، واستمرت الدعاية السوفيتية في حث الدول العربية المصدرة للنفط على القيام بتأميم الشركات الاجنبية المسيطرة على انتاجه .وزاد الاتحاد السوفيتي من ادعائه بأن « نفط الشرق الاوسط هو احد العوامل التي

---

* بالنسبة لعلاقة الاتحاد السوفيتي مع ايران لم يكن ذلك صحيحا . ففي عام ١٩٤٤ طالب ستالين علنا بضرورة حصول بلاده على امتيازات نفطية في شمال ايران . وفي عام ١٩٤٧ عندما وافق على سحب الجنود السوفيت من الاراضي الايرانية كان قد اشترط وجوب حصوله على بعض الامتيازات النفطية في ايران . راجع في هذا الصدد :

J. Lederer, ed., **Russian Foreign Policy.** New Haven : Yale Univer sity Press, 1962. p.p 512-528.

الاتحاد السوفيتي ونفط الخليج :

ان الموقع الجغرافي ـ الاستراتيجي والاهمية الاقتصادية الدولية لمنطقة الخليج العربي كانا منذ مدة ليست بقصيرة موضع اهتمام المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي معا . ولكن الاعتراف والاهتمام بهذه المنطقة من العالم ، وخاصة من الناحية الاقتصادية ، لم يصلا يوما ما الى الدرجة التي وصلا اليها في أواخر عام ١٩٧٣ . ففي نهاية ذلك العام ، وكما ذكرنا سابقا ، نشأت أزمة للطاقة على نطاق عالمي نتيجة الحظر الذي فرضته الدول العربية على تصدير نفطها الى الغرب وخاصة الولايات المتحدة الامريكية . أما المضاعفات الاقتصادية والسياسية التي ترتبت على نشوء هذه الازمة فقد أكدت بشكل قاطع لم يسبق له مثيل على مدى الاهمية العالمية لمنطقة الخليج العربي التي اصبحت تشكل « **خزان الوقود الرئيسي في العالم** » (٢٠) .

وبدون شك ، فان هذه الثروة الهائلة من النفط في منطقة الخليج اصبحت عاملا رئيسا ومؤثرا في صياغة الاستراتيجية السياسية السوفيتية تجاه دول هذه المنطقة بخاصة ، وفي صياغة الاستراتيجية السياسة السوفتية على النطاق العالمي بعامة .

ويمكننا القول انه حتى ظهور ازمة الطاقة على النطاق العالمي بقيته سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه منطقة الخليج تسير على النمط التقليدي القديم، اي ان مصالحه الاقتصادية كانت تخضع احيانا الى مصالحه السياسية (٢١) . وربما يرجع ذلك الى سبب مهم وهو ، أن الاتحاد السوفيتي وحتى مطلع السبعينات كان يتمتع بالاكتفاء الذاتي من انتاجه المحلي للنفط بالاضافة الى قدرته على تصدير كميات لا بأس بها من فائضه النفطي للدول الاشتراكية الاخرى في شرق اوروبا ، وبعض المستوردين في اليابان . ولهذا السبب أيضا لم يفكر الاتحاد السوفيتي في الماضي في الحاجة للحصول على امتيازات نفطية خارج حدود بلاده* وهكذا بقي النفط لنهاية الستينات يشكل بالنسبة للاتحاد السوفيتي احد الاسلحة التي يمكن بها محاربة نفوذ الامبريالية الغربية واضعافها في المنطقة ، واستمرت الدعاية السوفيتية في حث الدول العربية المصدرة للنفط على القيام بتأميم الشركات الاجنبية المسيطرة على انتاجه .وزاد الاتحاد السوفيتي من ادعائه بأن « نفط الشرق الاوسط هو احد العوامل التي

---

* بالنسبة لعلاقة الاتحاد السوفيتي مع ايران لم يكن ذلك صحيحا . ففي عام ١٩٤٤ طالب ستالين علنا بضرورة حصول بلاده على امتيازات نفطية في شمال ايران . وفي عام ١٩٤٧ عندما وافق على سحب الجنود السوفيت من الاراضي الايرانية كان قد اشترط وجوب حصوله على بعض الامتيازات النفطية في ايران . راجع في هذا الصدد :

J. Lederer, ed., **Russian Foreign Policy.** New Haven : Yale Univer sity Press, 1962. p.p 512-528.

ساعدت على استعباد شعوب المنطقة ... ولا يمكن لهذه الشعوب التحرر المطلق ــ الا اذا استعادت جميع حقوقها من عائدات النفط الضخمة التي تسيطر عليها الشركات الاجنبية » (٢٢) وطبعا فان لهذا الموقف السوفيتي مبرراته ، فطالما أن هذه الشركات هي التي تتولى جميع الشؤون الفنية والادارية التي تتعلق بالنفط من بدء التنقيب عنه حتى اتمام عملية تسويقه ، فقد وجد الاتحاد السوفيتي أن لا مجال له في احتمال الانتفاع من هذه الثروة الا اذا تم تحريرها من هذه السيطرة الاحتكارية الامبريالية واعادتها الى حظيرة السيادة الوطنية . لذلك لم يتردد في أن يدعم سياسيا في عدة مناسبات موقف دول النفط العربية حين بادرت الى اتخاذ بعض الاجراءات ضد امتيازات شركات النفط الغربية العاملة على أراضيها أملا في أن تتاح الفرصة له للاستفادة من هذه الثروة الهائلة على أساس المنفعة المتبادلة . وهكذا فقد اصبحت ثروة النفط في الخليج العربي للسوفيت تشكل عاملا هاما في صياغة سياستهم تجاه تلك المنطقة وبخاصة منذ بداية هذا العقد وذلك للاسباب التالية :

١) ان تمتع منطقة الخليج العربي بهذه الثروة الهائلة من النفط لا بد وأن يثير اهتمام الدول الكبرى ولا سيما وأن هذه الثروة أثبتت بعد حرب تشرين ١٩٧٣ اثرها السياسي والاقتصادي في معادلة موازين القوى على الصعيدين المحلي والعالمي . وطالما أن الموارد النفطية التقليدية في تقلص مستمر في اغلب مناطق العالم الاخرى ما عدا منطقة الخليج العربي التي تزداد أهمية احتياطها وانتاجها ، وطالما انه ليس متوقعا أن تستطيع مصادر الطاقة الجديدة أن تكون ذات تأثير فعال بالنسبة لحاجات العالم المتزايدة ، فان الدول المحيطة بمياه الخليج العربي ستصبح عاملا مؤثرا بشكل ملموس في الديبلوماسية الدولية .

٢) على ضوء الدراسات المتعلقة بوضع السوفيت النفطي فان النفط السوفيتي في السبعينات وحتى نهاية هذا القرن سوف يخضع للحقائق المهمة التالية :

أ ــ بالرغم من أن السوفيت استطاعوا أن يحققوا فائضا في انتاجهم من النفط في منتصف الستينات وأن ينافسوا بفضل هذا الفائض أسعار نفط الدول الاخرى في الاسواق العالمية (٢٣) ، وأن تقدير الخبراء الغربيين بأن احتياط الاتحاد السوفيتي من النفط يفوق الاحتياطي المعروف لدى الولايات المتحدة الامريكية (٢٤) ، بالرغم من كل ذلك فان حقائق اخرى ثبتت ايضا حول مدى نسبة زيادة انتاج الاتحاد السوفيتي من النفط ونسبة زيادة استهلاكه منه (٢٥) . وفي هذا المجال فان الاحصائيات الرسمية تشير الى أن

حاجة الاتحاد السوفيتي من النفط في أوائل العقد القادم سوف تزيد عن انتاجه في ذلك الوقت بمقدار مئة مليون طن في السنة (٢٦) .

ب ـــ ثبت أن معظم احتياط السوفيت من النفط موجود في أماكن نائيـــة جـــدا عن مراكز صناعته ، وأن غالبية هذه الاماكن يتعذر الوصول اليهـــا بوسائل النقل العادية ، الامر الذي يجعل عمليات التنقيب عن النفط فيها صعبة جدا وحتى اذا امكن ذلك فان كلفة استخراجه ستكون مرتفعة بشكل يتعذر قبولها من وجهة اقتصادية محضة .

ج ـــ ان الاتحاد السوفيتي بموجب اتفاقيات رسمية والتزامات دولية خاصة مع دول « الكوميكون » مسؤول عن توفير النفط وتأمين حاجة هذه الدول منه . وطالما ان الاتحاد السوفيتي لن يستطيع الاستمرار في تلبية هـــذه التعهدات نظرا لارتفاع نسبة استهلاكه المحلي بنسبة تفوق زيادة انتاجه السنوي، وطالما أن الاتحاد السوفيتي لا يستطيع مع حلول عام ١٩٨٠ تزويد هذه الدول بأكثر من مئة مليون طن في الوقت الذي ستبلغ فيه احتياجاتها للنفط حوالي مئة وسبعين مليونا (٢٧) فاننا نرى ، من هنا ، مدى واسباب اهتمام السوفيت المتزايد بشؤون منطقة الخليج العربي اكثر من اي وقت سابق وتجدر الاشارة هنا الى أن الاتحاد السوفيتي ، على ضوء واقعه النفطي المستقبلي ، أوعز للمنظومة الاشتراكية بأن تقوم بالاتصـــال المباشر مع دول منطقة الخليج العربي ، وان تحاول جهدها في الحصول على حاجتها من النفط من الشركات الوطنية المحلية مثـــل الايرانية INCC والكويتية KNPC والعراقية IONC

يظهر من خلال العوامل الرئيسة التي ذكرناها آنفا أن « **وهم البترول السوفيتي** » كما يحب البعض أن يسميه اصبح مشكلة حقيقية لا بد وان يقوم السوفيت بمواجهتها ومعالجتها ، لانها اصبحت تمس صميم الاقتصاد وبالتالي المصلحة الوطنية للاتحـــاد السوفيتي (٢٨) . وقـــد جاء تعبير السوفيـــت على لسان وزير البترول السوفيتي .. منغريف عام ١٩٧١عن رغبتهم في شراء حاجتهم من النفط من دول منطقة الخليج بمثابة اعتراف رسمي بحقيقة وجود المشكلة النفطية التي بدأ السوفيت يشعرون بها ، فاذا ما سلمنا بهذه الحقيقة

ـ وهي زيادة حاجة الاتحاد السوفيتي لاستيراد النفط من منطقة الخليج ـ يبقى علينا أن نطرح السؤال المهم التالي : ما هي السبل التي يفكرون من خلالها في الحصول على حاجتهم من نفط الخليج ؟ .

ان الطريقة التقليدية للحصول على النفط من منطقة الخليج العربي كانت تتم أولا بالحصول على امتيازات مساحية جغرافية يتبعها عملية التنبؤ العلمي عن أماكن وجوده ثم التنقيب أو الحفر . فاذا تحقق وجود النفط تبدأ عملية الاستخراج ثم التكرير فالتسويق . ان هذه العملية ليست معقدة فنيا واداريا فحسب ، وانما تحتاج ايضا الى مخاطرة في رؤوس أموال هائلة بالعملة الصعبة غالبا . ولما كان الاتحاد السوفيتي يفتقر الى كل من العاملين الخبرة الفنية وما يتبعها من معدات ولوازم ومنشآت ، والعملة الصعبة بشكل رؤوس أموال ضخمة ، فانه فضل أن لا يتعدى دوره في صناعة النفط خارج حدوده تقديم رؤوس أموال بشكل قروض مضمونة بالاضافة الى ما يتوفر لديه من معونة فنية ، غالبا ما تقدم ـ لاعتبارات سياسية ـ الى شركات وطنية في مقابل استيراد النفط الخام بعد العثور عليه وبعد استخراجه . وأفضل الامثلة على هذا الاسلوب من التعامل هو ما تضمنته الاتفاقية العراقية ـ السوفيتية التي عقدت بين البلدين بتاريخ ١٨ نيسان (ابريل) سنة ١٩٧١ . بموجب هذه الاتفاقية استعد الاتحاد السوفياتي أن يقدم للعراق قرضا قيمته مئتا مليون دولار بفائدة قدرها ٢½ بالمئة ، على أن يتم تسديد هذا القرض من النفط العراقي بواسطة شركة البترول العراقية الوطنية IONC وقد حددت الاتفاقية القرض الذي يجب ان يستخدم من اجله وهو بناء مصفاة للبترول في الموصل ، وخط انابيب للنفط ما بين بغداد والبصرة(٣٠).ولكن هذه الطريقة لم تكن ناجحة مع دول اخرى في منطقة الخليج العربي مثل المملكة العربية السعودية ، الكويت ، دولة الامارات العربية المتحدة ، قطر والبحرين . والسبب في عدم نجاحها هو أن هذه الدول ليست بحاجة الى رؤوس أموال اجنبية * . على العكس من ذلك فان المشكلات التي تواجهها هي كيفية استثمار ماهو متوفر لديها من فوائض في رؤوس الاموال الهائلة التي تراكمت بسبب عائداتها النفطية . ولكن اغلب ما تحتاج اليه هذه الدول ومعظم دول الخليج الاخرى المصدرة للنفط هو افضل ما توصلت اليه التكنولوجيا وبصفة خاصة في الصناعات البتروكيماوية المتطورة الا أن الاتحاد السوفيتي نفسه ما زال يعاني في هذا المجال تخلفا ملحوظا عن منافسه الغرب (٣١) .

---

* من الجدير بالذكر أن السعودية احتفظت العام الماضي بفائض مالي تدره ١٨ بليون دولار ولم تستطع انفاق اكثر من اربعة بلايين على مختلف مشاريعها التنموية في الوقت الذي بلغت فيه مساعداتها الخارجية ما يقرب من الـ ٣ بلايين دولار .

من أفضل الطرق التي يرغب الاتحاد السوفيتي في الحصول بها على النفط هي طريقة المقايضة المباشرة . أي أن يقدم بضائعه المصنوعة بأسعار منافسة جدا لمثيلتها في الغرب في مقابل الحصول على حاجته من النفط . وعلى هذا الاساس يمكن للاتحاد السوفيتي أن يدخل في اتفاقيات عديدة في مجال التعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع الدول المصدرة للنفط ، وذلك بتزويدها بما تحتاجه من مكائن وصناعات واسلحة ... الخ وافضل مثال على هذا هو تزويده لايران بمجمع ضخم للحديد والصلب عام ١٩٦٦ بلغت قيمته ستمئة مليون دولار مقابل مد خط انابيب لنقل الغاز الطبيعي الايراني الى جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية ، يسدد منه قيمة تكاليف المنشآت السوفيتية المقدمة لايران (٣٢) .

ويتبين من ذلك أن معاملة المقايضة لها ميزة ذات فوائد ايجابية بالنسبة لجميع الاطراف وبخاصة الاتحاد السوفيتي الذي لا تتوفر لديه العملة الصعبة لشراء كل ما يحتاجه هو وحلفاؤه من النفط .

في نهاية هذا العرض تجدر الاشارة الى مجموعة من الملاحظات التي يجب الوقوف عليها في محاولتنا فهم سياسة استراتيجية الخبار التي تميز اسلوب السياسة الخارجية السوفيتية في منطقة الخليج العربي . ولا ريب في أن الصيغة المستقبلية لسياسة حكومة جمهوريات الاتحاد السوفيتي الاشتراكية في هذه المنطقة لا بد وان تقع تحت تأثير واحد أو اكثر من تلك الحقائق وهي :

(١) لا يزال النفوذ الغربي موجودا في منطقة الخليج ولو اصبح الان وجودا غير مباشر . أن شركات النفط الغربية لا تزال تحتفظ برصيدها القوي لدى بعض حكام المنطقة ، أما سلبية هذا النفوذ وحجمه ، من وجهة النظر السوفيتية ، فيتراوح من دولة الى اخرى .

(٢) ان اكبر صديق للاتحاد السوفيتي في المنطقة لا يزال العراق . ولكن موقف العراق من بعض مشكلات دول الخليج يشكل مصدر خوف وقلق لبعض هذه الدول الامر الذي يجعلها حذرة ، حتى على حساب مصالحها احيانا ، من عدم التقرب من الاتحاد السوفيتي .

(٣) ان ايران اصبحت اكبر قوة عسكرية في المنطقة ، وتجنبا لاثارة حساسية شاه ايران ضد وجود السوفيت في المنطقة ، لم يعارض الاتحاد السوفيتي نفوذ ايران المتزايد للسيطرة بالقوة على بعض المواقع الاستراتيجية في مياه الخليج ، الامر الذي سبب امتعاضا في نفوس الدول الاخرى الصديقة للسوفيت . ولكن في اعتقاد الكاتب أن هذه السياسة تتمشى مع سياسة

استراتيجية الخيار التي يحرص السوفيت على اتباعها حتى يتحسن الوضع لصالحهم مع الزمن ، ولذا فهم مضطرون للقيام بدور المحايد غير المحرض أو الانتهازي فيما يختص بالمشكلات والامور المعلقة بين دول المنطقة ذاتها .

(٤) في الستينات وما قبلها كان انتاج القسم الاكبر من نفط دول الخليج العربي خاضعا للشركات الاجنبية صاحبة الامتيازات وموظفا في خدمة مصالحها ، ولكن في السبعينات بدأت أغلب دول المنطقة تسيطر تدريجيا على تلك الشركات حتى بات متوقعا قبل نهاية هذا العقد أن تكون كل دولة من دول المنطقة هي المالكة الاولى لجميع وسائل انتاج نفطها . هذا التحول قد يكون في صالح الاتحاد السوفيتي مع الزمن (٣٣) بنسبة أو بأخرى .

(٥) ان جميع دول منطقة الخليج العربي قد بدأت عمليا تمر بتغيرات سياسية واجتماعية هامة منذ مطلع السبعينات . ولم يكن ذلك سهلا لولا أنها تخلت عن سياستها الانعزالية القديمة وشرعت في الدخول والمشاركة في مجريات الاحداث الدولية المهمة . وافضل دليل على ذلك هو قرار هذه الدول باستخدام سلاح النفط لدعم الموقف العربي سياسيا وعسكريا خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ الامر الذي يعتبر عاملا مشجعا لسياسة السوفيت تجاه المنطقة.

(٦) من المتوقع ان توضع السياسة السوفيتية بناء على الواقع الذي يؤكد اعتماد الغرب على المنطقة كمصدره الوحيد للنفط ، هذه المادة التي أصبحت ذات اهمية استراتيجية حيوية لا يمكن الاستغناء عنها او التفريط بها حتى نهاية هذا القرن .

على ضوء هذه المصالح والحقائق السائدة ومن خلال معالجة توازن القوى العالمية . لا بد وأن تتأثر السياسة المستقبلية للاتحاد السوفيتي في هذه المنطقة من العالم ، التي اصبحت اهميتها تتعدى حدودها الجغرافية ، لتتأثر بها حتى القوى العالمية .

واخيرا ، فالمصلحتان الاكثر الحاحا بالنسبة لسياسة الاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج في وقتنا الحاضر هما :

اولا : المحافظة على مصالحه وتطويرها مع اكبر عدد ممكن من دول المنطقة .

ثانيا : تحقيق ذلك من دون تعريض مصالحه العديدة وصداقاته مع دول اخرى خارج منطقة الخليج العربي للخطر .

واذا كان ما تقدم صحيحا فالسؤال المطروح كيف تستفيد دول الخليج من هذا التوجه الناتج عن حاجة الاتحاد السوفيتي ومصلحته ، لخير شعب المنطقة ودعم حيادها .

FOOTNOTES

1—Sir Olaf Carol, Wells of Power, THE OIL FIELDS OF SOUTH-WEST ASIA: A REGIONAL AND GLOBAL STUDY. New York: Macmillan, 1951. pp.64-65. See also J.C. Hurewitz. DIPLOMACY IN THE NEAR AND MIDDLE EAST: A DOCUMENTARY RECORD. Princeton: Van Nostrand, 1956, Vol I I. p.231.

2— British fears of possible French, Russian or German challenges to its naval dominance in the Gulf and Indian Ocean prompted it to conclude treaties with the sheikhs of Kuwait, Bahrain, Qatar, the Trucial States and Muscat. See Stephen Page, THE USSR AND ARABIA. London: 1971. p.9.

3— Walter Laqueur. THE STRUGGLE FOR THE MIDDLE EAST. New York: The Macmillan Co., 1969, p.5. See also J. Degras SOVIET DOCUMENTS ON FOREIGN POLICY. London: Oxford University Press, Vol. II. 1953. p.109.

4— J. Stalin. MARXISM AND THE NATIONAL–COLONIAL QUESTION. London: Lawrence & Wishart, 1941. p.148.

5— Gurko-Kryazhin. "Chetyre Konflikta". NOVYY VOSTOK. 1925. No. VII. pp. 56, 58.

6— Page. op. cit., p.17.

7— Ibid.

8— Text of "Draft, Secret Protocol No. I," November, 1940, in Ralph M. Magnus, ed., DOCUMENTS ON THE MIDDLE EAST. washington: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1969, p.55.

9— Laqueur. OP. CIT. p.8.

10— See BOL'SHAYA SOVETSKAYA ENTSIKLOPEDIYA. 2nd ed., Vol. 19, 1953, p.182 and Vol. 7, 1951, p.65.

11— PRAVDA. August 8, 1953.

12— "The Military Balance, 1968-1973". London: The international Institute for Strategic Studies, 1973. pp.12-36.

13— Page. OP. CIT.,.p.26 The successful conclusion of the Czech-Egyptian arms deal in Sept. 1955 has been called "the great turning point in Soviet-Arab relations".

14— GUARDIAN. Oct. 28, 1955. Also NEW YORK TIMES. Nov. 18, 1955 and THE LONDON TIMES. Nov. q16, 19, 21, 1955.

15— Charles B. McLane. SOVIET-MIDDLE EAST RELATIONS. Central Asian Research Center, 1973. pp.19-26.

16— IZVESTIYA. June 30, 1961. See also PRAVDA. Feb. 26, 1963 for Qasim's fall.
17— PRAVDA. March 13, 1965.
18— U.S. Dept. of State Bureau of Intelligence & Research. THE COMMUNIST ECONOMIC OFFENSIVE THROUGH 1964. RSB-65, Aug. 4, 1965. pp.19-20.
19— IBID.
20— LONDON TIMES. Oct. 6, 1975.
21— Firuz Kazemzadeh. "Russia in the Middle East". in Ivo. J. Lederer, ed., RUSSIAN FOREIGN POLICY IN HISTORICAL PERSPECTIVE. New Haven: Yale University Press, 1962. p.525.
22— Laqueur. OP. CIT. p.118.
23— John A. Berry "Oil and the Soviet Policy in the Middle East". MIDDLE EAST JOURNAL. Vol. XXVI, No.2, 1972. pp.149-160.
24— STATISTICAL REVIEW OF TOE WORLD OIL INGUSTRY. London The British Petroleum Co., 1968., p.7.
25— OIL AND GAS JOURNAL. Dec. 30, 1968. pp.102-103.
26— Kincoln Landis. "Soviet Interest in Middle East Oil" THE NEW MIDDLE EAST. Dec. 1968. See also Boris Rachkov. "The Russian Stake in the Middle East". No VIII, IBID., May 1969.

27 — سمير كنعاني «ثروة النفط العربي والموقف السوفيتي من النزاع العربي الاسرائيلي» . شؤون فلسطينية ، آب (اغسطس) ١٩٧٥ ، العدد ٤٨ ، ص . ١٠٤–١٣٠ .

28— Lincoln Landis. POLITICS AND OIL: MOSCOW IN THE MIDDLE EAST. New York: Dunellen Publ. Co., 1973. pp.95-96.
29— PETROLEUM PRESS SERVICE. Feb, 1971. 0p.64.
30— MIDDLE EAST ECONOMIC DIGEST. April 16, 1971. p.404.

31 — سمير كنعاني ، ذ . س .
32 — أيضا سمير كنعاني ، نفس المصدر .
33 — ريتشارد بارنت . حروب التدخل الامريكي في العالم . دار ابن خلدون ، ١٩٧٤ . ص . ١٥٠ .